

الشحن السياسي يتحوّل ضرباً وشغباً



كراسي النواب مرمي ببئنها عقل المعتصمين



جانب من القاعة كما بدت



آثار الخراب والاتلاف في القاعة



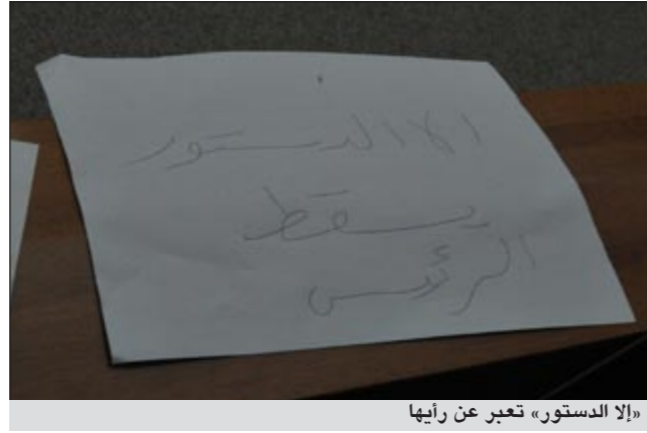
سندان بلا مطرقة على منضدة الرئاسة



الخرافي يزور أحد مصابي حرس المجلس

قام رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بزيارة لأحد أفراد حرس المجلس المصابين جراء الاحتجاج الذي قام به مواطنون لمقر مجلس الأمة وقاعة «عبدالله السالم»، وبعض مرافقيه يوم أمس الأول.

وقدم الخرافي للوكيل أول ناصر محمد العتيبي الذي يرقد في مستشفى الأميري خالص مواساته، وشكره على القيام بأجابه واطمئن على احواله. رافق الخرافي كل من نائب رئيس مجلس الأمة عبدالله الرومي ومرقب المجلس دعلي العمير، والأمين العام غلام الكندري، والأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة العميد ركن بسام الرفاعي.



«إلا الدستور» تعبر عن رأيها



فريق الأدلة الجنائية أثناء وصوله المجلس



سيارات الإسعاف في محيط المجلس

مكتب المجلس ناقش أحداث الأربعاء واتخذ بشأنها قرارات عدة

عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعاً ظهر أمس الخميس برئاسة رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي وحضور أعضاء المكتب، وقال أمين سر المجلس دعلي العمير في تصريح له عقب الاجتماع إن مكتب المجلس اجتمع اليوم (أمس) اجتماعاً طارئاً على ضوء ما جرى من أحداث مؤسفة ليلة أمس (أمس الأول) من اقتحام مبنى المجلس وقاعة عبدالله السالم وما صاحب ذلك من أعمال تخريب وإصابات نالت بعض أفراد حراس المجلس حيث قرر مكتب المجلس توجيه كتاب إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يطلب فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام قانوني الجزاء رقمي 16 لسنة 1960، والقوانين المكملة لهما إزاء التعدي على مبنى المجلس ومحتوياته وما لحق بها من اتلاف وتخريب.



سيجارة أطفئت على إحدى منضدات المجلس



باب القاعة موصد بالسلاسل والأغلال



باب القاعة مكسورا



مكتب الجبصري كما بدأ أمس

«التيار التقدمي»: نرفض العبث السلطوي المتكرر

أصدر التيار التقدمي بياناً قال فيه: الأحداث التي شهدتها الكويت مساء يوم الأربعاء 16 نوفمبر 2011، خصوصاً المسيرة الجماهيرية الاحتجاجية الغاضبة، التي انطلقت بعد المهرجان الخطابي في ساحة الإدارة واقتحمت مقر مجلس الأمة، رفضاً للعبث السلطوي المتكرر في الدستور والرياسة التي تحظى بها قوى الإفساد والفساد، واعتراضاً على التعطيل المتعمد لآلية الاستجابات النيابية، واستهدافاً للتصميم المبالغ فيه لرئيس مجلس الوزراء تجاه أي مسالة سياسية عن دوره في تدهور الوضع في البلاد، بالإضافة إلى ما تعرضت له المسيرة الجماهيرية من قمع في بداية انطلاقها على أيدي القوات الخاصة، جميعها جاءت لتؤكد مجدداً مدى خطورة الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد جراء استمرار هذا النهج السلطوي، ولتبرز مقدار الاستياء الجماهيري وعمق مشاعر الإحباط واليأس المتولدة في نفوس المواطنين من إمكانية إصلاح الوضع السيئ ووقف حالة التدهور وكف أيدي قوى الإفساد.

«الوحدة الدستورية»: متمسكون ببيعتنا لصاحب السمو وبال دستور قائدنا

أصدرت كتلة الوحدة الدستورية بياناً موقعاً من رئيسها المحامي عبدالله الأيوب وأمينها العام المحامي يعقوب الصانع حول الأحداث الأخيرة جاء فيه: ما فتئت الأحداث تترى، وكان معينا للشر المتربص بالكويت يذمها دفعا لتدقق، وبشكل متلاحق، دافعة وصاية لعنتها غير المبررة على يدرة الخير والبر والإحسان ولتؤذي الكويتيين، كل الكويتيين بلا استثناء، حاكما ومحكومين، دون سبب واضح، بل هو الغموض الذي يغلف تصرفات هؤلاء الموزنين الأشرار، والسبب المبدى منهم والمزعوم هو الحفا على الدستور، ما يجعل السبب مناضماً تماماً للهدف.

إن تجمعنا في كتلة الوحدة الدستورية، أعلن منذ تأسيسه انه يسعى لتأكيد الوحدة الدستورية، أي وحدة الحاكم والحكوم حول الفهم التابع من مواد الدستور التي صاغها بأناة وتمهل وحكمة خير الآباء والأجداد، فانتصرت غايته في التعبير عن آمال هؤلاء الآباء والأجداد في حاضرهم ومستقبلهم الذي هو حاضرنا نحن ومستقبلنا وأبنائنا وأحفادنا.

إننا، في كتلة الوحدة الدستورية، متمسكون ببيعتنا وبولائنا لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله تعالى ورعاه، وبال دستور قائدنا لنا وموجهنا نحو الخير والسلام والنماء والرفاه.

للهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا، والحمد لله رب العالمين.

«التحالف» يطالب بحكومة جديدة

أصدر التحالف الوطني الديموقراطي بياناً جاء فيه: صاحب التحالف الوطني الديموقراطي يقلق بالغ الأحداث المؤسفة التي صاحبت فعاليات تجمع أربعماء الشرعية بالدستور والتي أقيمت في ساحة الإدارة مساء أمس، سواء التعدي بالضرب من قبل رجال القوات الخاصة على المتجمهرين أو اقتحام مبنى مجلس الأمة بقيادة بعض النواب، إن حالة الاقتحام السياسي التي تعيشها الدولة منذ فترة هي نتيجة الممارسات الحكومية المستمرة في الاعتداء على الدستور وأدواته، والانتحراف الواضح في مفهوم علاقة التعاون مع السلطة التشريعية، إذ أصبح مجلس الأمة ببعض نوابه إدارة تابعة لمجلس الوزراء، وهو ما حذرنا منه تكررًا ومرارًا من خطورة استمرار هذا التعدي على الصلاحيات الدستورية للسلطة التشريعية.

وإن وجد التحالف التأكيد على حرية التعبير وإبداء الرأي والتجمع انطلاقاً من النصوص الدستورية والمكتسبات الشعبية، فهو يستنكر الاعتداءات التي صدرت من بعض رجال قوات الامن بحق المتجمهرين، فالرأي يواجه بالرأي وليس بالعصي والهراوات.

كما يرى التحالف ان فعل اقتحام عدد من النواب والمتظاهرين مبنى مجلس الأمة تصرف مرفوض ولا يمكن تبريره مهما حاول البعض ذلك، فلمجلس الأمة حرمة وقديسته كمؤسسة تشريعية مهما كان أداء بعض النواب وسيطرة الحكومة عليهم، إن حماية الدستور وتطبيق القانون احساس بالمسؤولية الحققة وليس شعارات تذكر في البيانات الحكومية أو شعارات ترفع في التجمعات والخطا لا يعالج بخطيئة، فلا يعقل من يطالب بحماية الدستور وتطبيق القانون ان يخالف شعاراته وبياناته، فيكون هو أول من يعتدي على الدستور ويتجاوز القانون.

ويجدد التحالف مطالبته السابقة باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة برئاسة جديدة قادرة على التعاون مع مجلس الأمة من منطلق دستوري وتحترم نصوصه، وكلما تأخر القرار فإن الكلفة في ازدياد.



انه ابدى رفضه لأي قرار يتخذ خارج الدستور، لاسيما تعليق مجلس الأمة، وقسال الوعلان في تصريح للصحافيين أثناء دخوله مجلس الأمة صباح أمس «اعتقد ان ما حدث امر طبيعي، في ظل ما يحدث من فساد وتعد وإهانة للدستور، وما قام به الشباب هو حق مشروع لهم، عبروا عن رأيهم بكل شجاعة وبطريقة سلمية».

ورأى الوعلان ان دخول الشباب قاعة عبدالله السالم امر طبيعي، فهي قاعة الأمة وقاعة الشعب، ولا يحق بأي حال ان يتم طرد أبناء الشعب من القاعة، ودخلوها بكل احترام وبكل ادب، ولم تحدث أي تخريبات بشهادة حرس المجلس.

وقال الوعلان ان وثيقة الدستور كانت أكبر ضمانة للأسرة وللشعب في عام 1990، وعندما تتم اهانتها أو تقطيعها فهي اهانة للأسرة والشعب وما قام به الشعب امر طبيعي نتيجة الفساد المستشري في البلاد.

وردا على سؤال حول توقعاته للقرار الذي يتوحي صاحب السمو الأمير اتخاذه قسال الوعلان ان صاحب السمو الأمير هو والد الجميع والسكل يراهن على حكمة سموه، وترحب بأي قرار يتخذه سموه وفق الدستور، سواء حل المجلس أو اقالة الحكومة، ومطالبنا هي رحيل الحكومة برئيسها ورحيل مجلس الأمة.

وسئل الوعلان عن رأيه في حال تم تعليق البرلمان، اجاب الوعلان «ترحب بأي قرار في إطار الدستور اما أي شيء خارج الدستور فلا نقبله لان مرجعيتنا هي الدستور».

مبارك الصفي ان استجوابه لوزير الصحة مازال قائما لحين البت في استقالة الوزير إن صحت والتي اعتبرها هروبا من المواجهة، مشيراً الى أنه حتى لو استقال الوزير «غير المأسوف عليه من الوزارة، فسيعمل على اتخاذ اجراءات دستورية ضد، وقسال الصفي في تصريح تقديم وزير الصحة د.هلال السايير استقالته، معتبراً هذه الاستقالة ان صحت ما هي إلا هروب من مواجهة استجواب مستحق.

وأكد الصفي انه لا يمكن اعتبار أو نسب هذا الهروب بطولات زائفة وورقية من د.هلال السايير يريد من خالها نسب وتبرير هذه الاستقالة قبل الاستجواب المستحق، مضيفاً ولا يصح لد.هلال السايير ان يدعي البطولة من صوت في 2011/11/15 وساهم في وأد عنصر مهم وأساسي من عناصر الرقابة الشعبية وهو حق الاستجواب، وانتهاكه الدستور من خلال تصويته.

وأوضح الصفي ان الاستجواب قائم حتى يبت في موضوع صحة استقالة د.هلال السايير، مؤكداً انه حتى لو استقال السايير فإنه سيعمل في المجلس على اجراءات دستورية ضد الوزير السايير لانتهاكاته المالية والقانونية من وزارة الصحة التي يشيب لها الرأس، والوزير السايير تقول له إذا ذهبت من الوزارة فانت غير مأسوف عليك.

استغلال الأغلبية المزعومة في نسف الاستجابات هو ما ولد احتقاناً شديداً جعل هذه الردود العكسية تتولد لدى الشباب الكويتي، مشيراً الى أن الحضور كان كثيفاً وكانت هناك رسالة قوية للحكومة بأن الشعب الكويتي مستاء من تصرفها واستغلالها للأغلبية النيابية في خرق الدستور والاستهانة برأي الشارع الكويتي في صعود سمو رئيس مجلس الوزراء الى المنصة.

ونكر أنه لسو كان هناك حس الدستوري لسعد رئيس الوزراء المنصة ورد على محاور الاستجواب بتكسير أو تخريب، ونقول اسألوا من المتسبب في غضب الشعب الكويتي، ورئيس مجلس الوزراء والحكومة والنواب الذين وافقوا على شطب الاستجواب.

تفسير للممتلكات، مشيراً الى أن الدستور ومواده أهيئت و«انداس بطنه»، لاسيما أن القاعة ليس لها قيمة دون تطبيق كامل للدستور ومواده وقيمته، لاسيما أن القذافي وصدام حسين كانا لديهما برلمانات، ان القصة ليست في المباني، بل في احترام العسول والمفاهيم والدساتير، ورئيس الوزراء هو الذي خرب البلد وزاد بالشاوي والفساد وخرب البرلمان، وأشار الى أن الشعب الكويتي هو الذي دخل القاعة الليلة قبل الماضية بكل فخر وشجاعة، ودخلوها بكل رقي دون تكسير أو تخريب، ونقول اسألوا من المتسبب في غضب الشعب الكويتي، ورئيس مجلس الوزراء والحكومة والنواب الذين وافقوا على شطب الاستجواب.

كما اعتبر النائب محمد هايف أن دخول النواب الى قاعة عبدالله السالم كان الهدف منه حماية القاعة، مؤكداً رفضه اقتحام أي مؤسسة حكومية أو شعبية.

وقال هايف رداً على سؤال للصحافيين عما إذا كان ما حصل هو ما تريده، لا تؤيد الصدام أو دخول قاعة عبدالله السالم، وإذا كانت هناك اجتهادات من بعض الشباب لعل دخول بعض النواب معهم قد يكون حماية للمجلس، لأنهم لم يتركوهم وحدهم ليخربوا قاعة عبدالله السالم، مشدداً على أننا مبدئياً لا تؤيد اقتحام أي مؤسسة حكومية أو شعبية بهذه الطريقة، وبين هايف أن التعسف الحكومي



احدى صور المواجهات بين قوات الأمن وأحد المعتصمين مساء أمس الأول



«الأدلة الجنائية» أثناء خروجها من المجلس



«الأدلة الجنائية» في المجلس

الصواغ: العابثون بالبلد الكل يعرفهم

الصفي: إن صحت استقالة السايير فهي هروب من مواجهة استجابي

الوعلان: ما حدث أمر طبيعي في ظل الفساد وما قام به الشباب مشروع لهم

البراك: لم نعبث بقاعة عبدالله السالم ومن يردد هذا الكلام واهم

توفيق لإعمال التخريب

توفيق لإعمال التخريب

توفيق لإعمال التخريب



توفيق لإعمال التخريب



«الأدلة الجنائية» في المجلس